العدد (1459) السنة السادسة - الاربعاء (18) اذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على الرغم من انخفاض العنف

مازال العديد من العوائل العراقية لا تستطيع العودة إلى منازلها

عندما أُتهم الشيخ جمال سعدون بتعاونه مع الولايات المتحدة، عاد إلى بيته الريفي الكبير ذي الثماني غرف العام الماضي، والذي لم يتبق منه سوى كومة من الأنقاض والأثاث المتفحم. أعضاء من تنظيم القاعدة في العراق، المجموعة المتمردة المحلية، فجروا البيت بعد هرب عائلته من المزرعة وسط محافظة ديالى في منتصف عام ٢٠٠٧. في هذا الوقت تصاعدت أعمال العنف في كل أنحاء العراق، وأي شخص لا يدعم المتمردين في أهدافهم يجد نفسه في قبضتهم. ويقول الشيخ جمال: «انهم لم يسرقوا أي شيء، فقط قاموا بتفجيره بالكامل».

عن : كرستيان ساينز مونيتور
ترجمة: وفاء حميد عبد الرزاق

على الرغم من خسارة كل شيء، حيث يعيش الشيخ سعدون الآن مع أفراد عائلته السبع عشرة نسمة في غرفة واحدة، فهو يقود الآن مع أخيه وليد جهود لاعادة بناء قريته جنوبي بعقوبة.

حيث أعادوا قرابة تسعين عائلة من أصل ٣٢٠ عائلة مهجرة هربت من جراء تصاعد أعمال العنف، ولكنهم يقولون أن أصعب تحدي يواجهونه هو اعادة بناء منازلهم واعادة توفير الخدمات الاساسية. ويقول وليد شقيق الشيخ جمال سعدون: «الآن الناس الذين ما يزالون في بعقوبة بقوا هناك بسبب عدم توفر الخدمات وليس بسبب عدم الأمان».

على الرغم من ان الحكومة والمنظمات الدولية قد بدأت بتقديم المساعدات للعوائل المهجرة لتشجيعها للعودة إلى منازلها، فان عملها يبدو بطيئاً بسبب العوائق البيروقراطية والمخاوف الأمنية الطويلة الأمد. على الرغم من الاستمرار في تحسن الوضع الأمني، فان معظم العراقيين يقولون بأن عودة الحياة الطبيعية ستستغرق سنوات عديدة.

في عموم البلاد، فان هناك بين ١,٦ مليون و ٢,٨ مليون مهجر- المهجرين الذين تركوا بلادهم، لم يغادروا العراق. وحسب منظمة الهجرة العالمية فان ٢٨٨ ألف مهجّر قد عادوا إلى البلاد.

وخارج بغداد، وبالتحديد في محافظة بعقوبة التي فيها أعلى نسبة من المهجرين بما يقارب ١٨,٦ بالمئة وبالتحديد من المناطق الزراعية، فان المزيج العرقي خلق مركزاً للاقتتال الداخلي وغاصت البلاد في حرب أهلية عام ٢٠٠٧. إضافة إلى الحرب الطائفية، فان الكثير من العشائر في المنطقة بدت متعادية مما هيأ للقاعدة فرصة للسيطرة على المنطقة مستخدمة إياها قاعدة لعملياتها.

والآن، هناك جهود لتشجيع العائدين حيث وضعت الحكومة العراقية خطة لتعويض المواطنين الذين تدمرت بيوتهم بسبب التمرد وحسب مستوى الأضرار وقيمة المنزل، وسيتلقى المواطنون في أي مكان بين ٥٠ -١٠٠٪ من قيمة منازلهم.

إذا دفعت الحكومة المالبغ، فان معظم الاهالي سيعودون كما ان مبالغ التعويضات لم تصل إلى من يستحقها من الأهالي، وكجزء من برنامج التعويضات، فان لجنة التقييم يجب أن تزور منزل كل متقدم لتحديد المبلغ الذي سيتم دفعه للمتضرر. ومؤخراً فان التهديدات قد أوقفت عمليات المتابعة ومنعت اللجان من الوصول إلى المنازل المتضررة. ومع تحسن الوضع الأمني، فان المواطنين أصبحوا عديمي الصبر مقابل تردد الحكومة.

ويقول الشيخ جمال: «أنا لا ألوم الحكومة على كل شيء، لأن الوضع الأمني لم يكن قد تحسن بشكل كامل، لذلك لم يكن بالامكان ارسال اللجان إلى المناطق المتضررة، أما الآن فان الوضع الأمني قد تحسن فاني أتوقع من الحكومة أن ترسل هذه اللجان» حيث يبدو واثقاً من أنه سوف يستلم مبلغ التعويض ولكن ليس بالسرعة التي يتمنى انه سيحصل عليها.

ولا يزال التحدي الأكبر هو توفير واعادة البنى التحتية والخدمات التي بقيت بعيدة عن الصيانة من الدولة والمواطنين.

يقول فاروق شانين، رئيس بعثة منظمة الهجرة العالمية- العراق والتي مقرها عمان - الاردن: «في ديالى، لدينا أعلى نسبة من العائدين، ولسوء الحظ فهم لا يواجهون فقط عدم توفر الخدمات، ولكن أيضاً واجهوا سنوات من الجفاف».

في الأقل سنتين من الجفاف، إضافة الى مشاكل محطة ضخ المياه، والتي تسببت في جفاف عدد من قنوات الري في ديالى. والآن فان العديد من المزارعين الذين يعودون إلى أراضيهم هم غير قادرين على زراعتها، حيث قام بعض المزارعين بحفر آبار. ولكن العديد منهم لم يحفر بعمق مناسب للوصول إلى المياه الصالحة، وبدلاً من ذلك حصلوا على مياه مالحة، مما أدى إلى تضرر الأراضي الزراعية والتي تحتاج الآن إلى اعادة بزلها لكي يمكن زراعتها مرة أخرى.

وعلى أية حال، فان المهجرين العراقيين، نادراً ما يجدون فرصاً أفضل في المدن، هذا ما قاله رئيس العرفاء ريتشارد ووترس، قائد فريق الشؤون المدنية التي ترافقها ما بين ٢ الى ٨ مدفعية أثناء تجوالها في ديالى. «فهم لا يستطيعون ايجاد الوظائف في المدن، لأنهم لا يمتلكون مهارات تؤهلهم للحصول على الوظيفة في المناطق الحضرية.

بينما الحكومة تبذل الجهود لاعادة بناء الخدمات الأساسية، بعض أعضاء مجلس اعادة اعمار المحافظة في ديالى يقولون: «انها تحدث بجهود خاصة أكثر مما هو عملية منظمة ومنسقة، ولكن الآن ومع انخفاض العنف، فان الحكومة مطالبة أكثر بتوفير الخدمات» .

ومع ذلك فان ديالى تبقى واحدة من المحافظات الأكثر اضطراباً في العراق، وفي السنة الماضية، خطت خطوات واسعة نحو السلام.

«في الماضي كانت ديالى مطاردة بالقضايا العشائرية» هذا ما قاله الشيخ حسان عيدان التميم، مدير شؤون العشائر في ديالى. ويقول السيد حسان التميم منذ تموز عام ٢٠٠٧، كان هناك أكثر من ٢٠٠ عشيرة انضمت للمصالحة، والتي أوقفت الكثير من الاقتتال. والآن، فان مسؤولين في الجيش الأمريكي يذكرون ان سبب العنف كان تنظيم القاعدة وليس العشائر. إضافة إلى ذلك فان الأهالي يقولون ان جهود القوات الأمنية العراقية هي التي جعلت المنطقة أكثر أمناً للعودة. ولكن مسألة عودتهم هي مسألة متأرجحة وليست بنسق ثابت، هذا ما قاله المقدم في الجيش الأمريكي ماثيو أندرسون، وأضاف: «كلما عاد الكثير من العراقيين المهجرين إلى البلاد كلما أصبح المكان غير آمن بالنسبة لتنظيم القاعدة».

تغيير السياسة الأميركية حيال غوانتانامو

عن: هيرالد تربيون
ترجمة: علاء خالد غزالة

قالت إدارة اوباما يوم الجمعة انها سوف تتخلى عن مصطلح «المقاتلين الأعداء» الذي تبنته ادارة بوش، في الوقت الذي تجادل فيه هذه الادارة من اجل استمرار احتجاز السجناء في غوانتانامو في كوبا. وهي حركة يبدو ان النية منها الفصل الرمزي بين الادارة الجديدة وسياسيات الاعتقال تحت ادارة بوش.

وجاء في لائحة الدعوى التي قدمتها وزارة العدل ان من صلاحية الرئيس ان يأمر باحتجاز المشتبه بهم من دون توجيه تهم جنائية، وهو ما اكدت عليه ادارة بوش. ووفرت اللائحة تعريفا فضفاضا للاشخاص الذين يمكن ان يتم احتجازهم، والتي لا تختلف كثيرا عن التعريفات التي استخدمتها ادارة بوش. وورد في اللائحة ان الادارة الحالية يمكنها ان تدافع بقوة عن قدرتها على الاحتفاظ بالمعتقلين في غوانتانامو، طالما كان هذا المعتقل مفتوحا.

كتب محامو الادارة الاميركية: «يمتلك الرئيس صلاحية احتجاز الاشخاص» الذين خططوا او ساعدوا في الهجمات التي وقعت عام ٢٠٠١ وهؤلاء «الذين شاركوا، او قدموا مساعدة مادية، لقوات طالبان أو القاعدة.» تقول ادارة اوباما انها كانت تستند الى مبادئ القانون الدولي فيما يخص الحرب والنافذة حاليا.

واشار البيان الصادر عن هذه الادارة الى ان الحكومة تريد ان تنآى بنفسها عن الادعاءات بان ادارة بوش عادة ما استخدمت الصلاحيات التنفيذية الموسعة لتبرير غوانتانامو.

وقد بذلت الادارة الجديدة جهودا في محاولتها التأكيد على انها تتخذ مسارا مختلفا. تقول الادارة ان التعريف الجديد «لا يستند الى صلاحيات الرئيس لكونه القائد العام للقوات المسلحة»، بما يتجاوز الصلاحيات التي يمنحها الكونغرس. غير ان لائحة الدعوة، التي قدمت الى محكمة مقاطعة واشنطن الاميركية، تنص على انها تهدف الى ايجاد تعريف للمحتجزين الذين يمكن الابقاء عليهم. وقد اصابت اللائحة نقاد غوانتانامو بالاحباط، والذين قالوا ان اللائحة تهدف الى الابقاء على السياسات التي تعرضت الى الانتقاد لاكثر من سبعة اعوام. وهي آخر مثال على ان ادارة اوباما ستحتفظ بسجن غوانتانامو، حتى بعد ان اعلنت عن نيتها اغلاقه، حيث لايزال يضم ٢٤١ محتجزا.

يقول ستيفن انجل، والذي كان المحامي الاقدم المسؤول عن قضايا المعتقلين في المجلس القانوني التابع لوزارة العدل الاميريكة حتى اليوم الاخير من ولاية ادارة بوش: «يبدو ان هذا الامر متوافق مع مواقف الادارة السابقة.» ويضيف انجل ان المسألة ليست في تعريف «المقاتلين الاعداء»، بل ان «النقطة المهمة انهم يدركون ان بامكاننا احتجاز عناصر من الاعداء» اثناء الحرب، على حد قوله.

دارت حول موقف الادارة الحالية تكهنات واسعة قبل يوم الجمعة الماضي، وهو الموعد النهائي الذي حدده القضاة الفيدراليون للادارة لكي تقدم التعريف الذي تعتقد انه يجب ان يستخدم في المحاكم في قضايا الاعتقال التعسفي عندما تراجع هذه المحاكم قضايا المحتجزين. وقد امل محاموا بعض المحتجزين في تعريف اكثر تحديدا، وربما تعريفا يزيل لفظ «مساندة» طالبان او القاعدة على انه اساس للاعتقال.

وتوقع بعض محاموا المحتجزين إن من شأن مثل هذا التغيير ان يقطع الطريق امام تبريرات الحكومة في الابقاء على ما يقارب نصف المعتقلين، بضمنهم الجهاديين الذين تم اعتقالهم في افغانستان، والذين لم يقاتلوا ابدا ضد الولايات المتحدة، وغيرهم من الذين اشارت الحكومة ان من المحتمل ان صلاتهم مع القاعدة او طالبان كانت سطحية.

واضاف التعريف الجديد الذي وضعته الادارة الاميركية يوم الجمعة شرطا جديدا ينص على ان يجب ان يكون الشخص المعتقل قد قدم «مساندة مادية مؤثرة» الى القاعدة او قوات طالبان المتعاونة معها لتبرير الاستمرار في اعتقاله. لكن الادارة لم تعرّف معنى «المادية المؤثرة»، بينما يقول محاموا المعتقلين إنهم يشكون في ان ذلك يمكن ان يساعد الكثير من موكليهم.

ويتوقع ان تؤدي الدعوة القانونية، التي بنيت على نحو ٤٠ من حالات الاعتقال التعسفي الذين تحدوا قانونية وضعهم في السجن، الى ان تتخذ الحكومة نفس الموقف فيما يخص ٢٠٠ حالة مشابهة، كما انها ستحكم وضع المراجعة المنفصلة خارج المحكمة والتي أمر بها الرئيس باراك اوباما. يقول بعض منتقدي غوانتانامو ان لائحة يوم الجمعة تندرج تحت نفس النهج الذي اتخذته الادارة الحالية، والذي يبدو انه مصمم لقطع دابر الانتقادات حول غوانتانامو، بيد انها لا تتخذ الا القليل لتغيير سياسات الاعتقال.

ويلاحظون ان رئيس الادعاء العام، ايرك هولدر، قد ادعى بعد زيارته للمعتقل في شهر شباط ان المعتقل «يدار بشكل جيد.» ويقولون انهم، إضافة الى ذلك، صُدموا لتقرير البنتاغون الذي تبنته الادارة الجديدة قد قال في الشهر الماضي ان معكسر الاعتقال في القاعدة البحرية في غوانتانامو باي يتوافق مع معايير المعاملة الانسانية التي نصت عليها اتفاقيات جنيف.

يقول رمزي قاسم، وهو محامي احد المعتقلين ويحاضر في كلية القانون بجامعة ييل، ان على الادارة الجديدة ان تتعامل بفعالية اما مع الجهود الرامية لاطلاق سراح الكثير من المحتجزين، او تحسين الظروف هناك.

ويقول ان تقديم اللائحة يوم الجمعة هو مؤشر اضافي ان على الادارة الجديدة ان تتعامل مع التعقيدات حول سجن غوانتانامو او قضايا المعتقلين. ويضيف قاسم: «اعتقد انهم ربما يكونون تحت تأثير خطاب الادارة السابقة الى حد كبير.»

لكن لائحة وزارة العدل تؤطر تعديل المواقف الحكومية في ما يخص المصطلحات الموسعة. ففي البيان الرسمي المصاحب لتقديم اللائحة قالت الوزارة ان موقف الحكومة قد تم تصميمه ليخضع بعناية الى متطلبات القانون الدولي حول الحروب، وهي المبادئ المعترف بها منذ زمن طويل، والتي تسمح باحتجاز مقاتلي الاعداء حتى نهاية العمليات القتالية.

وقد احتجت ادارة بوش بنفس الطريقة، لكنها عادة ما تضمنت تأكيدات مكثفة على الصلاحيات التنفيذية الواسعة.

وقد اعلن مسؤولو ادارة اوباما مرارا وتكرارا في الاشهر الاخيرة انهم ينوون اتخاذ قراراً حول سياسة الاعتقال التي يرون انها اكثر ترسخا في المبادئ القانونية من سلفهم.

وعلى الرغم من ان مصطلح «المقاتلين الاعداء» قد استخدم سابقا في قض ية تخص الحرب العالمية الثانية عرضت امام المحكمة الاميركية العليا، فان منتقدي ادارة بوش يقولون ان المسؤولين قد استخدموه لترخيص الاعتقال الذي لا تسمح به قواعد الحرب المتعارف عليها عالميا.

واقتبس محامو وزارة العدل في لائحة الدعوة نصوصا من قواعد الحرب والمبادئ الخاصة بها تنص على ان «اعتقال واحتجاز القوات المعادية» امر مرخص به. لكن اللائحة اشارت بوضوح الى ان ادارة اوباما رفضت الحجة التي قدمها محامو المحتجزين بانها يجب ان تخالف الى حد كبير الكثير من السياسات التي اتبعت في السنوات السبع الماضية.

واشار محامو الحكومة ان بعضا من محامي المحتجزين يحتجون بانه لا يجوز ابقاء أي من المحتجزين رهن الاعتقال باستثناء اولئك يدعى انهم شاركوا مباشرة في عمليات قتالية ضد قوات الولايات المتحدة.

وتقول بان قوانين الحرب لا تحد من صلاحية الولايات المتحدة في الابقاء على المعتقلين باولئك الذين تورطوا في قتال ضد الاميركيين. وتمضي الى القول: «ان استنتاجا مناقضا لهذا سوف يكافئ العدو الذي يتصرف بشكل مناف لقوانين الحرب عن طريق العملً في شبكة غير محكمة الارتباط، وتمويه قواته لتبدو وكأنها اشبه بالمدنيين.»

هل هو فجرٌ ديمقراطي جديد أو عودة إلى الأيام القاسية السالفة؟

ترجمة: نجاح الجبيلي
عن الأندبندنت

بينما يستعد الأمريكان والبريطانيون لمغادرة العراق فأن واقع ما قبل الغزو يعود للكثيرين. فمازالت الخدمات الأساسية فاشلة بينما يزدهر نظام البعث القديم مرة أخرى.

فقد أزيل موالوا صدام حسين من البيروقراطية المفرطة التي كانت تدير العراق سابقاً، لكن الأحكام الدراكولية التي فرضوها لأكثر من ثلاثين سنة تعود رائجة.

الأمن تحسن عبر البلد إلى الحد الذي أصبحت العوائل قادرة على الرجوع إلى الحدائق العامة وساحات الرياضة حتى في مناطق المحافظات التي هي أكثر أمناً قليلاً من العاصمة.

لكن المكاسب يواجهها زيادة في تأثير النظام الذي يجعل من الحياة اليومية هنا لا تطاق أمام الحرب وتلك المتعلقة بالقوانين أو التنظيمات.

أغلب الأمور، من تسجيل الوثائق البلدية إلى التصريح وتسجيل السيارات، أصبحت أكثر تعقيداً على مدى الأشهر الستة الماضية.

تقول إيثار إبراهيم من حي الكرادة الراقي الواقع على النهر في بغداد:» تبرهن الديمقراطية على أنها غاية في الاضطراب. نستطيع أن نخرج الآن». وتضيف بين الشوارع المزدهرة بدكاكينها ومقاهيها ومطاعم شوي الدجاج:» لكن الوقت الذي نقضيه في تصريف الأمور البسيطة يقتلنا تماما».

ثلاث مناطق حرة فيها سيارات محجوزة منذ كانون الثاني حين حاول سائقوها أن يدخلوا المنطقة الحرة التي سلمتها القوات الأمريكية للجيش العراقي في بداية هذه السنة. دخلت السيارات المدرعة إلى العراق منذ بداية الحرب قبل ست سنوات ولم تعد أوراقها تطابق بيئة الأنظمة المتطورة بسرعة في البلد.

إن ما يقلق السكان كثيراً هو ماهية الأنظمة الجديدة في الواقع. التغيرات الكبيرة للطريقة التي كانت تسير بها الأمور خلال السنوات الست الماضية تبدو أنها تحدث كل أسبوع؛ وكذلك يحدث بالنسبة للأوقات التي تفتح بها المكاتب الحكومية وماهية المطالب التي سيتعاملون معها.

يرى العراقيون أيضاً انبعاث عاملين آخرين حكما في سنوات صدام: المحسوبية والفساد وكلاهما مواضيع شكوى منتظمة في الصحف اليومية وبرامج الإذاعة والتلفزيون.

الآن العراقيون أحسن حالاً – فلو شوهدوا وهم ينتقدون مسؤولا ، إذا تجاوزنا شخصية في النظام، سوف يؤدي بهم بالتأكيد إلى السجن أو التشويه أو الحكم بالموت تحت نظام صدام.تتذكر سميرة الموسوي وهي عضوه في البرلمان قائلة:» كان أخي يجلس في المقهى وقال شيئاً عن عدي صدام أحد أبناء الدكتاتور فسمعه الناس الذي بقربه واستدعوا حرس عدي فجاءوا إلى المقهى وسحبوه وقطعوا لسانه».

الشكوى من الحكومة لن تعرّض الشعب لهذه الوحشية ، لكن من غير المحتمل أن تؤدي إلى نتيجة أيضاً. فدليل الشفافية العالمية الصادر مؤخراً أظهر أن هناك دولتين فقط في العالم أكثر فساداً من العراق هما بورما والصومال.

رئيس هيئة النزاهة إبراهيم العكيلي قال أن الاختلاس ليس مرضاً مستوطنا في العراق لكنه أقرّ بأن أغلب الوزارات لديها مشكلة كبيرة. ومن مكتبه في المنطقة الخضراء المحصنة قال العكيلي بأن رجال التحري لديه يتعاملون مع العديد من الشكاوى حول كل وزارة. واعترف بأن بعضها أسوأ من الأخرى بكثير. وزارة النفط مورد النقد المستقبلي في العراق، رشحت في السنوات الثلاث الماضية كأبرز الوزارات التي تحصل فيها الاختلاسات.» صحيح أننا لدينا مشكلة هنا. نحتاج إلى ناس محفزين إيديولوجياً لتوجيه هذه القضية. وأنا متأكد من أننا نمتلكهم. وسيحتاج الأمر إلى وقت لفهم أهم الأمور».

يبدو أن العراقيين لا يقبلون بأن تنزلق ثروة البلدً إلى جيوب الناس الأقوياء لكن فقط في حالة رؤيتهم وهم يحصلون على الفوائد أيضاً.

وحتى الآن فإن التحرك باتجاه التقدم الموعود والازدهار يبدو بطيئا على نحو مؤلم.

يقول إبراهيم :» نحصل على ساعة واحدة يوميا من الكهرباء خلال الحرب. والآن نحن نحصل على نحو ١٢ ساعة وهي أحسن بكثير. لكن في المناطق التي يسكن بها أعضاء البرلمان فإن الكهرباء مستمرة ٢٤ ساعة».

في المحافظات يبدو الموقف أسوأ بكثير. البصرة ثاني أكبر مدينة في العراق تقبع في الظلام بعد منتصف الليل عدة مرات في الأسبوع ولا توجد فيها حتى الآن أنظمة للصرف الصحي أو لتجهيز الماء الصافي الصالح للشرب. و بعد أن حرمت لأربعة عقود تحت نظام صدام ولكونها قريبة من الحدود الإيرانية فقد أصبحت مرتعاً خصبا للمسلحين. بدأت عدد من المشاريع الصغيرة والعديد من التطورات الطفيفة مثل تحسين المدارس والطرق وحفر المجاري جرى تمويلها من قبل الجيش البريطاني وقسم التنمية الدولية لكن الكثير من مشاريع الأعمال المدنية تسير ببطء.